وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة مـــيســـــــــــــان

كليـــــــة الادارة والاقـــتصـــــــاد

قســـــــم الاقتصاد

اثر الانفاق الحكومي على التضخم النقدي في العراق للفترة (2005-2020)

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة ميسان

وهو كجزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس في الاقتصاد .

اعداد الطلبة

مصطفى علي طعمه

شهد علي

بأشراف الدكتور

أ.م.د حلمي ابراهيم منشد

1445 هـ

2024 م

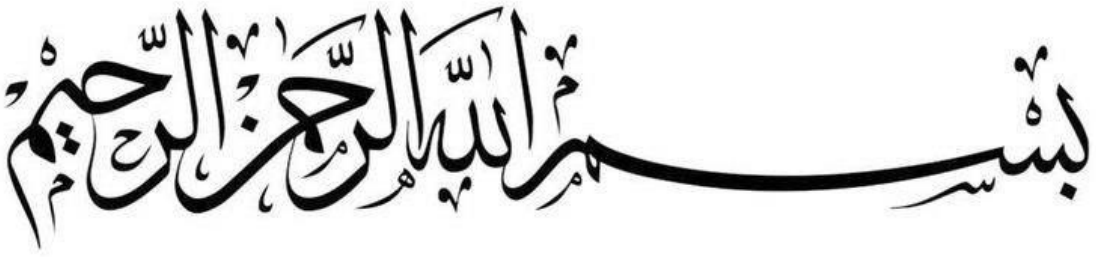

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴿١١﴾

[المجادلة :١١]

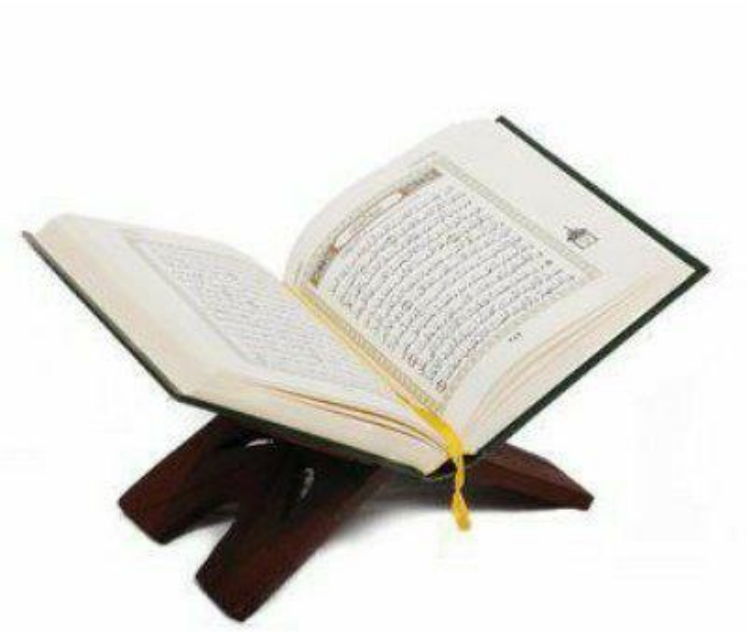

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

(اثر الانفاق الحكومي على التضخم النقدي في العراق للفترة (2005-2020))

الذي تقدم به الباحث: **(مصطفى علي طعمه , شهد علي)**

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

الإهداء

" الى من سـأبقىٰ انّا و قلبَي بانتظارَه ،حتىٰ يكحَل الله تلك الاعُين بظهورَه "

الى سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان "عج"

إلى من قال فيهما الحق (وَاخْفِضْ لهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً) الإسراء24

إلى والدي ووالدتي الأعزاء أطال الله في عمرهما وأمدهم بالتقوى والعافية.

إلى أخواتي وإخوتي وفقهم الله وسدد خطاهم

إلى كل من علمني حرفا في هذا الصرح العلمي الشامخ

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

الى الحضن الدافئ الذي أشمّ فيه رائحة أمي وأشعر به بأمان أبي.وطني العراق الحبيب.

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من وقف إلى جانبي وساندني

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره على إنهاء هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى إدارة كلية الادارة والاقتصاد وإدارة قسم الاقتصاد والهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد واخص بالذكر اليد التي جادت بكرمها وأمدتنا بعطائها فكانت الغذاء الذي أحيا بحثي واشرف على نموه فكل الشكر والتقدير الى الأستاذ

(أ.م. د حلمي ابراهيم منشد)

جـــزاكم الله كل الخيـــــــــر

الباحـــث

فهرست	
الموضوع	رقم الصفحة
واجة البحث	-
الاية القرأنية	أ
إقرار المشرف	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ه
المستخلص	و- ز
منهجية البحث	1 – 4
المبحث الاول / الانفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي	5 – 17
المبحث الثاني : تحليل تطور التضخم النقدي والانفاق الحكومي في العراق	18 – 25
المبحث الثالث / الجانب التطبيقي للبحث	26 – 30
الاستنتاجات والتوصيات	31 – 32
الخاتمة	33
قائمة المصادر	34 – 36

المستخلص

تختبر الدراسة التأثير طويل وقصير الأجل لكل من الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، أظهرت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن هناك تأثير سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي على معدل التضخم، وتأثير إيجابي لكل من التضخم النقدي على معدل التضخم في الأجل الطويل والقصير .أوضحت النتائج أيضا أن التضخم في العراق ناتج عن جانب العرض، ومن ثمَّ فإنه يجب العمل على توجيه الإنفاق الاستثماري العام للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وترشيد الإنفاق العام الاستهلاكي، والاهتمام بالمشاريع الصغيرة لتغطية السوق المحلي، وضبط التوسع النقدي بما يتلاءم مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية إنتاجية عوامل الإنتاج بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والتقنية.

الكلمات المفتاحية : معدل التضخم - الإنفاق الحكومي - الناتج المحلي

Abstract

The study tests the long- and short-term impact of both government spending and GDP. The estimation results showed that there is a long-term relationship between the model variables, and that there is a negative impact of both GDP and government spending on the inflation rate, and a positive impact of monetary inflation on Inflation rate in the long and short run. The results also showed that inflation in Iraq is a result of the supply side, and therefore work must be done to direct public investment spending to the various productive sectors, and rationalize public consumer spending. Paying attention to small projects to cover the local market, controlling monetary expansion in line with the growth rate of the gross domestic product, and developing the productivity of production factors by increasing investment in human capital, infrastructure and technology.

Keywords: Inflation rate - government spending - domestic product

منهجية البحث

المقدمة

تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007) وتجلت بشكل واضح في عام 2008 , من اعنف الأزمات (الاقتصادية - المالية) العالمية منذ أزمة الكساد الكبير (1929-1933) سلسلة من السياسات النقدية والمالية التقليدية وغير التقليدية والتي أدت إلى زيادة حادة في التضخم للدول. كما أعاد التراكم الضخم للديون إشعال الجدل حول الاستدامة المالية وتأثير الحكومة على الأسواق المالية والأداء الاقتصادي الحقيقي. الأداء الاقتصادي الضعيف، الذي يشير إلى النمو المنخفض والإنتاجية المنخفضة، يقلل من قدرة الدولة على الدفع ويؤدي إلى تفاقم مشكلة الاستدامة المالية، مما يزيد من توقع حدوث مشاكل اقتصادية ضخمة مستقبلا.. إن الانفاق الحكومي يمكن أن يحفز الطلب الكلي ويكون له تأثير إيجابي على النمو على المدى القصير. ومع ذلك، فإن الانفاق العام يزاحم الاستثمار الخاص ويؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي على المدى الطويل يهدف البحث الى تحليل إثر الانفاق (Elmendorf and Mankiw, 1999,142 الحكومي على التضخم النقدي في العراق للفترة من (٢٠٠٥) - ٢٠٢٠)، ويستكشف ما إذا كانت السياسة الاقتصادية تعيق النمو والتي تبناها العراق في موازناته تخفف من هذا التأثير ومن الجدير بالإشارة الى ان العراق لم يقر قوانين الموازنة للسنين (2014) و (٢٠٢٠) اذ تكشف مجموعة كبيرة من بيانات البلدان للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٠ عن تأثير سلبي وقوي للأنفاق الحكومي على التضخم النقدي من خلال متابعة العديد من الدراسات السابقة ... وترتكز مشكلة البحث على في ما يعانيه العراق من أزمات اقتصادية تتمثل في زيادة النفقات من جهة وانخفاض الإيرادات العامة من جهة أخرى مما يستوجب منها زيادة الاقتراض عن طريق الدين العام والذي هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها ووفق ضوابط معينة، ولكن إذا زاد الدين عن هذا الحد وخرج عن هذه الضوابط فإنه يكون مشكلة بل قد يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدى إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على المال العام وعلى الاقتصاد القومي كله ونلاحظ خلال فترة البحث التي اعددناها اعتماد العراق على القطاع النفطي بصورة شبه تامة حيث زاد بنسب متفاوتة وبصورة مضطردة حتى وصل الى نسب عالية جدا نلاحظ في الموازنات الحكومية ان نسبة ما يقارب 95% من إيرادات الدولة العامة اساسها النفط ولذلك فان أي تخلخل في أسعاره يؤثر بصورة مباشرة على تمويل الموازنة (اقتصاد ريعي) وهذا ما لاحظناه خلال ازمة ٢٠٢٠ وانخفاض أسعار النفط الى ما دون ٢٦ دولار للبرميل الواحد هذا أدى الى تشريع قوانين ضريبية استهدفت كاهل الطبقة العاملة في القطاع الحكومي إضافة الى قرار تغيير سعر صرف الدينار العراقي الذي أدى الى ارهاق كاهل المواطن بزيادة الأسعار في الأسواق المحلية (قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١).

1. مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في ما يعانيه العراق من أزمات اقتصادية تتأمل في زيادة النفقات العامة من ناحية وانخفاض الإيرادات الأمر الذي يؤدي الى حصول عجز في الموازنة العامة لذلك فأن الزيادة خارجيا عن طريق الدين العام او داخليا الى القدر الذي لا تسطيع معه الحكومة من تغطية اعباءها المالية سيؤدي الى تراكم هذه الديون مما يصعب من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وهذا ما سينعكس سلبا على الاقتصاد المحلي من خلال شل جهود التنمية وما يترتب عليه من خدمة التضخم النقدي والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لازدياد حجم الأموال المخصصة بدلا من استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

2. اهمية البحث:

تظهر أهمية البحث باعتبار التضخم النقدي من المشاكل الاقتصادية المركبة، وبما أنها ظاهرة مزدوجة من مشكلتي التضخم والركود الاقتصادي في نفس الوقت فبالتالي معالجة آثارها يحتاج إلى أساليب وسياسات اقتصادية خاصة ومبتكرة، ومما لاشك فيه ان الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم والبطالة في نفس الوقت وعليه قمنا باختيار هذا الموضوع لدراسته والوصول إلى نتائج مفيدة لعلاج هذه الظاهرة المزدوجة، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي عالجت ظاهرة التضخم النقدي من خلال متغيرات الانفاق الحكومي في العراق.

3. فرضية البحث:

على الرغم من وجود علاقة طردية بين الأنفاق الحكومي والتضخم النقدي ... الا ان اعتماد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي كإحدى الطرق طويلة الأمد على مؤشرات الاقتصاد العراقي.

4. المخطط الفرضي البحث:

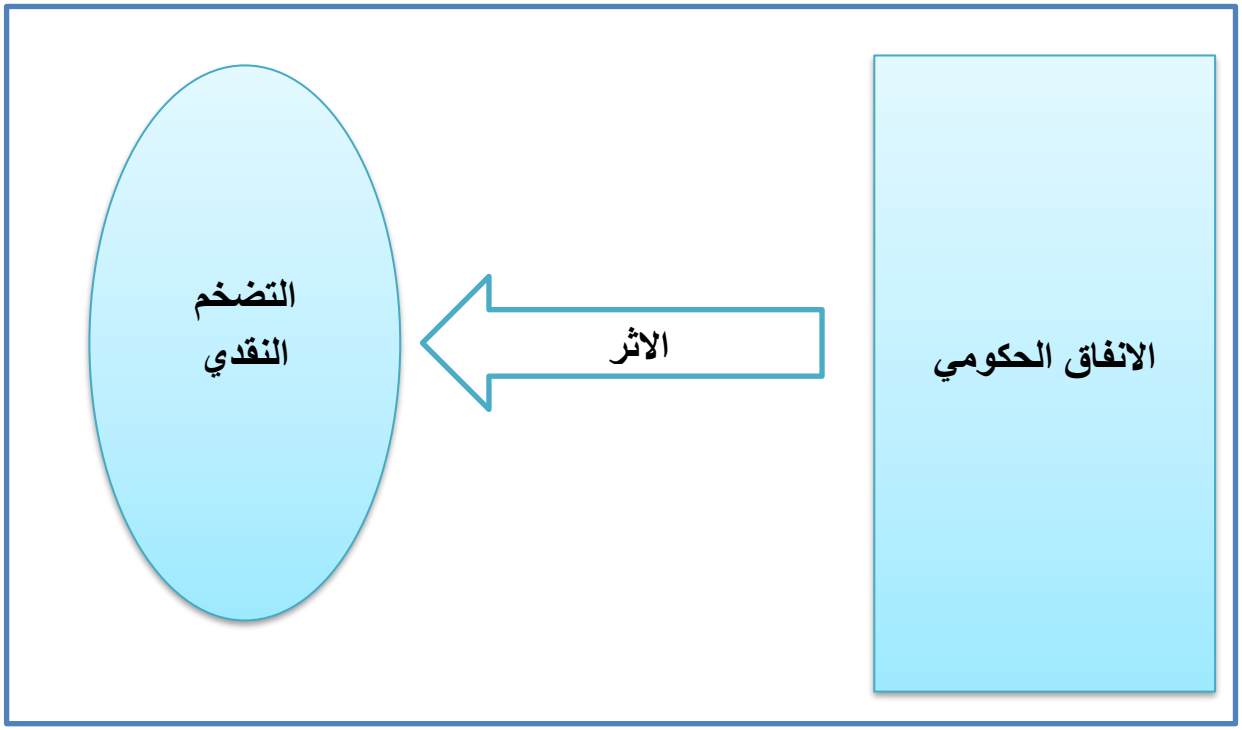

5. اهداف البحث:

ابراز مدى أهمية تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي على التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي من خلال التعرف على المفهوم العام ودراسة وتحليل تطور هيكل الانفاق الحكومي للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠).

6. منهجية البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفروض يتم الاعتماد على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي، حيث يتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري لتأثير الإنفاق الحكومي على التضخم النقدي وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، وأيضا الاعتماد على الأسلوب الوصفي في استعراض تطور كل من حجم الاتفاق الحكومي، ومعدل التضخم النقدي في العراق خلال فترة الدراسة، في حين تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي حجم الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، والمعروض النقدي، والانفتاح التجاري، وبين المتغير التابع وهو معدل التضخم النقدي

7. حدود البحث:

بالنسبة لعينة البحث فهي الاقتصاد العراقي وللمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) واعتمد البحث على البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة، والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي وبيانات البنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبيانات الموجودة في الأبحاث والدراسات السابقة.

المبحث الاول

الاطار النظري للبحث

أولاً : الانفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي:

1. مفهوم الانفاق الحكومي واهم تقسيماته:

يعرف الانفاق الحكومي على أنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام العبيدي . (٥٦)، ويعرف ايضاً بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام الجنابي ، ١٩٩١ ، (١٧)، ويعرف كذلك بأن الاتفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الاتفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة Deepashree & Agarwal 2007) والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (21)، وكذلك يعرف على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحدى المؤسسات العامة بهدف اشباع حاجة عامة مرار & الهندي ، ١٩٨٠ ، ١٥٥).

وعن طريق التعاريف التي وردت فأن :-

النفقة الحكومية تتخذ الانتاجية من سلع وخدمات وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والاتفاق على الجيش وقوات الأمن والاتفاق على الخدمات والمرافق العامة . إذ أنها تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية أو تقديم مزايا عينية ، فقد تم أحلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في فضلا تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأيضا في تحقيق هذا الأسلوب عن عدم وجود صعوبات إدارية سهولة مراقبته الوادي ١٠٩٠٢٠١٠٠). كما يعد اشتراط صدور الاتفاق من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الاتفاق العام . إذ يدخل في أطار الأنفاق العام كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة مثل الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة، ويعد من قبيل الانفاق الحكومي ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع والأمن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجارية (عايب ، ٢٠١٠ ، ١٠٢) ومن أجل أن تكون النفقة حكومية يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة، ومن ثم فأن نقدية الانفاق الحكومي وصفة القائم

بالإتفاق لا تكفي لتحقيق النفقة العامة وإنما يجب أن يؤدي الانفاق الحكومي إلى تحقيق منفعة عامة ، وتبرير ذلك أنه ما تستدعيه الضريبة . من تحمل عينها كافة أيضاً الافراد ومغارمها على السواء، فأن مغمها أو فوائدها يجب أن يوجه المنفعة الأفراد على السواء، أي أن تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجة العامة المؤدية إلى تحقيق المنفعة العامة. ومن ثم فإن المؤسسات والادارات الحكومية لم تنشأ المنفعة فرد أو طائفة من الأفراد وانما أنشئت لسد حاجة عامة والأموال الحكومية هي أحدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية وكل ما يخرج من هذا المال يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة أي إلى إشباع حاجة عامة (العلي . ٤٢ , ٢٠١١)

وتستطيع الحكومة التأثير على توازن الدخل والناتج بطريقتين منفصلتين:

1. عن طريق الانفاق الحكومي-مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، والتي نرمز له ب G نفترض أن الانفاق الحكومي متوقف على الحسابات السياسية والاقتصادية التي تحددها الدولة، ولذلك يمكن اعتبارها متغير خارجي عن حجم الدخل والناتج الوطني .

$$G = G0$$

2. الضرائب TX والتحويلات TR والتي تؤثر على العلاقة بين الدخل والناتج Y والدخل المتاح(الدخل الموضوع تحت التصرف) Yd، وهو عبارة عن الدخل المتوفر للاستهلاك والادخار. ونكتب:

$$Y_d = Y - (T_X - T_R)$$

ولكي نجعل الضرائب أقرب للواقع يجب أن نسمح بأن نجعل أي تغير في الدخل الوطني يؤثر على الحصيلة الضريبية، وهذا لا يتأتى إلا بجعل الضرائب دالة في الدخل الوطني، ونكتب :

$$TX = TX0 + tY$$

حيث تمثل t الميل الحدي للضرائب , أو هي نسبة التغير في اجمالي الضرائب نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة. و T_{X0} تمثل الضرائب المستقلة عن الدخل. ومن معادلة الدخل التصرفي نجد أن الضرائب تؤثر سلبا على الدخل الوطني، أي أن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

أما التحويلات T_R التي تعني المساعدات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمؤسسات دون أي مقابل، والتي تمثل الطرف المعاكس للضرائب ، فيمكن اعتبارها متغير خارجي، تساوي مقدار معينا تحدده الحكومة، ونكتب:

$$T_R = T_{R0}$$

ومن معادلة الدخل التصرفي نجد أن التحويلات تؤثر إيجابا على الدخل الوطني، أي أن العلاقة طردية بين المتغيرين . وعليه تصبح دالة الاستهلاك والادخار تكتب كما يلي :

$$C = a + bY_d$$

أما دالة الادخار تكتب كما يلي:

$$S = -a + (1 - b)Y_d$$

أ- النفقات التشغيلية أو (الجارية):

وهي النفقات الضرورية لتسيير المرافق والمصالح العامة للدولة وقيامها بالأعمال المنوطة بها، وتشمل دفع رواتب عمال القطاع الحكومي، النفقات الجارية الأخرى مثل النفقات على الآلات والمعدات ونفقات استئجار المباني والسيارات، الإعانات، الفوائد على الدين العام، وعادة ما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات العادية خاصة الضرائب، حيث تتسم هذه النفقات بالاستمرارية والاستقرار . وتعرف أيضا بتكاليف التشغيل أو الانفاق الجاري السنوي ، وتكمن في قيمة المستلزمات الخدمية التي تقدر بمعدلات معينة من قيمة المستلزمات السلعية ، وكذلك الأجور وملحقاتها التي تدفع لعنصر العمل للمنتجين وبمستوياتهم المهارية المختلفة وكذلك الاداريين ، وفوائد القروض اللازمة للمشروع التي تستفيد منها خلال فترات التشغيل المتعاقبة ، وكذلك أقساط استهلاك الأصول الثابتة التي يملكها المشروع ، وفيما يخص هذا المحور لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار الأرتفاع المستمر والمتوقع لأسعار عناصر الانتاج وتحديد المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة . وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة و إشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور و رواتب مساهمات العاملين و كذا الإنفاق شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.

ب- النفقات الاستثمارية :

و هي نفقات تكوين و تحصيل رأس المال الثابت من مخزون ، أراضي و كذا أصول غير مادية و الهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي و توصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة و لا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة. بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيف للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد و زيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا و حتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة ، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

وتعرف ايضاً النفقات الاستثمارية هي تلك المبالغ النقدية التي تقوم بها الجهات العامة بغرض تحقيق مصالح عامة، ولقد تطور هذا المفهوم للنفقات الاستثمارية تبعا لتطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعكس النفقات الاستثمارية أحد أدوات السياسة المالية المعتمدة من طرف الدولة والتي تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لقد اتسع نطاق وحجم النفقات الاستثمارية ليشمل الإنفاق على النشاط الاستثماري بالإضافة إلى الإنفاق على النشاط التقليدي للدولة، فأصبحت الدولة تقوم بالإنفاق على توفير الكثير من السلع والخدمات العامة

والإنفاق الاستثماري إنتاج سلع وخدمات خاصة، وأصبحت النفقات الاستثمارية لا تستهدف فقط تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، بل تستهدف كذلك تحقيق أكبر كسب للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وكل هذا يعني رفع مستوى الرفاهية للأفراد ، أي أن النفقات الاستثمارية أصبحت نفقات هادفة

وايضاً عرف الانفاق الاستثمار تطورا متزايدا وسريعا خلال الفترة 2000 - 2016، حيث تركزت معظم الاستثمارات التي حدثت في العراق خلال الفترة محل الدراسة في قطاع البنى التحتية الاقتصادية و الادارية بنسبة تفوق 40% ثم يليها قطاع السكن بنسبة تتجاوز 20 % ، ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت اعلى نسبة له 14.4% سنة 2013 ثم انخفضت الى اقل من 10%. وهذا رغم الامكانيات التي تتوفر عليها العراق لتشجيع هذا القطاع و النهوض به (العراق، التقرير السنوي 2016 ، التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2016).

السنة	-2000 2004	-2005 2009	-2010 2014	2015	2016
الانفاق الاستثماري	1418.54	3417.5	6367.04	8466.2	8826.8

2001 سنة الاساس

المصدر :من اعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير البنك العراقي (العراق , التقرير السنوي 2018 , التطور الاقتصادي والنقدي جويلية 2019).

2. الانفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي :

حدد اقتصاديو الفكر الكلاسيكية الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في أضيق الحدود ، إذ يجب على الدولة بنظرهم أن لا تسرف في الانفاق الحكومي وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه العامل وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة ، فكان توازن الميزانية غاية أساسية وكانت النفقات الحكومية تقتصر على الحاجات العامة الأساسية وتمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، ومعظم الايرادات ناتجة عن الضرائب ، وجاءت هذه الافكار من تأثر اقتصادي الفكر الكلاسيكي أمثال آدم سميث و ساي بفلسفة الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تؤديه الدولة ، إذ حدد آدم سميث في كتابه " ثروة الامم " الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تمثلت بحماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات الأخرى وأن تعمل على تحقيق العدالة لجميع المواطنين والعمل على أقامة المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وبأعلى مستوى ممكن ، لان تدخل الدولة بنظرهم يؤدي إلى الاخلال بمبدأ الحرية الكلاسيكية ، ومن هذه الوظائف المحددة للدولة أطلق على الدولة لقب الدولة الحارسة ، وعن طريق قانون المنافذ الذي أشتهر به الاقتصادي ساي والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب " وتأكيد آدم سميث على فكرة اليد الخفية أكد بذلك الكلاسيك على أن التوازن يحدث تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية و يتكيف مع الظروف السائدة دون الحاجة لتدخل الدولة.

3. الانفاق الحكومي ودوره في الفكر الكينزي :

هو ذلك الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي يحصل في مختلف فروع الاقتصاد و يتمثل بإقامة المشاريع الصناعية والزراعية في القطاعات الانتاجية الحكومية وكذلك اقامة وتوسيع وصيانة المشاريع الخدميةٌ الحكومية في قطاعات الصحة والتعليم والامن ، وإن هذا النوع من الإنفاق يترتب عليه انتاج سلع وخدمات تؤدي الى زيادة العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وتشير النظرية الكينزية الى أن حجم الاستثمار يتحدّد عن طريق عاملين أساسيين ، الأول : هو معدل الفائدة والذي يمثل بحسب رأي كينز ظاهرة نقدية ويتحدد من خلال عرض النقود والطلب على النقود ، وهذا المعدل يُدفع من أجل التغلب على رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالسيولة النقدية ، أما العامل الثاني : فهو الكفاية الحدية لرأس المال والذي يُعبر عن معدل العائد المتوقع الحصول عليه من قبل المستثمر في عملية الاستثمار بعد أن يتم دفع كافة التكاليف الكلية خلال مدة زمنية معينة باستثناء معدل الفائدة ، لذلك فان قرار الاستثمار يتحدد عن طريق المقارنة بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة ومعدل الفائدة منخفضاً فان حجم الاستثمار في هذه الحالة سوف يزداد أو إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة فان الاستثمار يكون مربحاً ، أما في الحالة العكسية عندما يكون معدل الفائدة أكبر من مستوى الكفاية الحدية لرأس المال فان المستثمر لا يقدم على الاستثمار في الأصول الجديدة لأن الاستثمار في هذه الحالة يكون فضلا عن ذلك فان التحليل الكينزي استطاع تحديد طبيعة العلاقة الدالية بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار .. ومن جانب اخر فقد قلب كينز اتجاه السببية لقانون ساي حيث أكد على أن الطلب الكلي يحدد العرض الكلي ، وبالتالي فإن السياسة الكينزية تقوم على ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لتعزيز معدلات النمو والحد من الكساد عن طريق غير مربح ما يسمى بمضاعف الإنفاق الحكومي وسيتم تفصيل ذلك فيما بعد.

4. الفكر الاقتصادي الكينزي الحديث:

التغيرات الكبيرة والجديدة في تطور الفكر الاقتصادي ولاسيما في نهاية الثمانينات، صاحبه بروز تيار جديد أبرز كتابه ينتمون إلى "كينز"هذا التيار يسمى" الاقتصاد الكينزي الحديث"، على اختلاف الاقتصاد الكلاسيكي الحديث الذي بدا وكأنه يتنافى مع الكنزيين الجدد .هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي باعتمادنا على طريقة مماثلة لفرضية التوقعات الرشيدة ، أما فيما يخص اختلال الاقتصاد الكلي فتفسره بضعف (عجز) السوق، ونقول بصراحة أنه منذ الثمانينات والوضعية الاقتصادية متميزة بارتفاع البطالة من جراء تدني الأسعار والأجور، هذه الوضعية أنذرت وبدون هوادة المنظرين وحتى المسئولين عن السياسة الاقتصادية. فإذا حاول الأوائل ترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول، فالآخرون ركزوا مبدئيا على وضع نصائح وتوصيات تيارات الفكر الاقتصادي الأكثر شيوعا. في هذه الأثناء، إذا كانت السياسة الاقتصادية للتيار الليبرالي في السنوات الأخيرة سمحت بتقوية تنافسية المؤسسات ورد الاعتبار للتوازن النقدي وكبح التضخم، لم يتمكنوا من تحسين وضعية التشغيل والبطالة .لهذا أصبح الاهتمام حاليا منصبا على الاقتصاد الكينزي الحديث مع إعادة النظر في الوضعيات المستوحاة من مراعاة السياسة المرتكزة على تدخل السلطات العمومية .نشير إلى أن كل النتائج المسجلة في مختلف الميادين مازالت متباينة، وعليه نحدد على الأقل ثلاثة اتجاهات تدافع عن هذا التيار من الفكر :

أ- الكينزي الحديث المنطقي.

ب- الكينزي الحديث الإخباري.

ج- الكينزي الحديث الاستراتيجي .

أ- فالكنزي الحديث العقلاني(المنطقي) يفسر بطء التصحيح انطلاقا من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة،... الخ .

ب- أما الكينزي الحديث الإخباري أو الإعلامي: أثبت أن الاختلال مشتق أساسا من خلل في المعطيات (المعلومات).

ج- وأخيرا الكينزي الحديث الاستراتيجي : موضوعه تفسير البطالة الجزئية و مشاكل التنسيق في القرارات .كل هذه الاتجاهات مهدت لميلاد أدبيات مهمة للغاية اعتمدت كليا على النمذجة، بإدماجها لمختلف الفرضيات المذكورة سابقا، وكذلك النماذج المدمجة لفرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة في إطار السوق والمنافسة الكاملة أو التامة، حيث أثبتت في هذه الظروف أن الإنتاج أصغر من مستواه الأعظم، والذي يقوي فكرة زيادة الاستهلاك.

ثانياً: مفهوم وأنواع التضخم النقدي:

مفهوم التضخم

يعرف النقديون التضخم انه ليس هناك تعريف واحد للتضخم بل ان هناك تعاريف عديدة كل منها ينطلق من زاوية من زوايا التضخم كما انه ليس هناك تعريف من هذه التعاريف لا ترد عليه ملاحظات تكثر او تقل ومرجع ذلك كله تعقد ظاهرة التضخم وتنوع وتداخل عواملها وتشعب آثارها .

التعريف الاول: التضخم ارتفاع مستمر في المستوى العام للاسعار . وحيال هذا التعريف من المهم ان نلاحظ عدة ملاحظات ، الاولى ان التضخم هو عملية الارتفاع السعري وليس هو اسعار مرتفعة . والثانية استمرارية هذه الارتفاعات . والثالثة ان محل الارتفاع ليس هو الاسعار المطلقة ولا الاسعار النسبية وانما هو المستوى العام للاسعار .

وعرف التضخم في قاموس المصطلحات المحاسبية (بانه عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار) اذ ان هذا التعريف قد ربط التضخم باسعار السلع والخدمات اي كلما ارتفعت اسعار السلع والخدمات وبشكل مستمر يعني وجود حالة تضخم . كما عرف التضخم (بانه عبارة عن زياده في كميه النقود تؤدي الى الارتفاع في الاسعار) وكذلك عرف (بانه كميه نقود كثيره تطار سلع قليلة) ومن التعريفين السابقين نجد ان التضخم قد تم ربطه بكمية النقود المعروضة اي كلما زادت كمية النقود المعروضة ادى ذلك الى ظهور تضخم اي ان التعريفين السابقين يعزوان اسباب التضخم الى الية السوق اي العرض والطلب وانه يأتي من نقص في العرض يقابله زيادة في الطلب وقد يكون سبب نقص العرض انخفاض الانتاج او الإنتاجية وكذلك عرف التضخم من قبل (Hyman) (بانه معدل الحركة الصاعدة في المستوى العام لاسعار أجمالي السلع والخدمات). وفقا لما ورد يلاحظ ان مفهوم التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات مع الانخفاض في القوة الشرائية للنقود

المستخدمة لشراء تلك السلع والخدمات . وبعبارة اخرى اي الانخفاض بالقوة الشرائية لوحدة النقد بشكل يصعب معه الحصول على السلع والخدمات ذاتها التي كان يمكن الحصول عليها بالوحدات النقدية ذاتها في زمن معين.

1. مفهوم التضخم النقدي وطرق حسابه :

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في قياس التضخم لعل من أبرزها ما يأتي:

أ- طريقة الفجوات التضخمية :

وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، تقوم على اساس تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتاحة في أيدي المستهلكين، وتعالج هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق، وتتمثل بالفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي أو الإنفاق القومي مقدرا بالأسعار الجارية وبين حجم الناتج القومي الحقيقي GNP بالأسعار الثابتة أو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة

اي ان الفجوات التضخمية (Inflationary Gap)=Y_N حيث أن الإنفاق النقدي الكلي يعادل y=C+G+I+X_M وتعني:

Y:الإنفاق الكلي أو الدخل القومي

N:الدخل الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي

C:الإنفاق الاستهلاكي

G:الإنفاق الحكومي

I:الإنفاق الاستثماري

X:الصادرات

M:الاستيرادات

ويربط فجوة التضخم فجوة فائض الطلب بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية ومن الواضح أنه كلما اتسعت هذه الفجوة كلما شكلت

ضغطا متزايدا على العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي اختلالا نقديا أشد الأمر الذي يولد ارتفاعا أكبر في مستوى الأسعار.

ب- طريقة فائض المعروض النقدي:

وهي الطريقة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والمستمدة من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالتحليل النقودي (Monetarism)وهي عبارة عن الفرق بين التغيّر في عرض النقود السيولة وبين التغير في الطلب على النقود أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل بصورة نقود عند أسعار ثابتة وذلك خلال مدة زمنية معينة.

2. أنواع التضخم النقدي :

يمكن تحديد أنواع التضخم وذلك حسب عدد من المعايير وهي كالتالي:

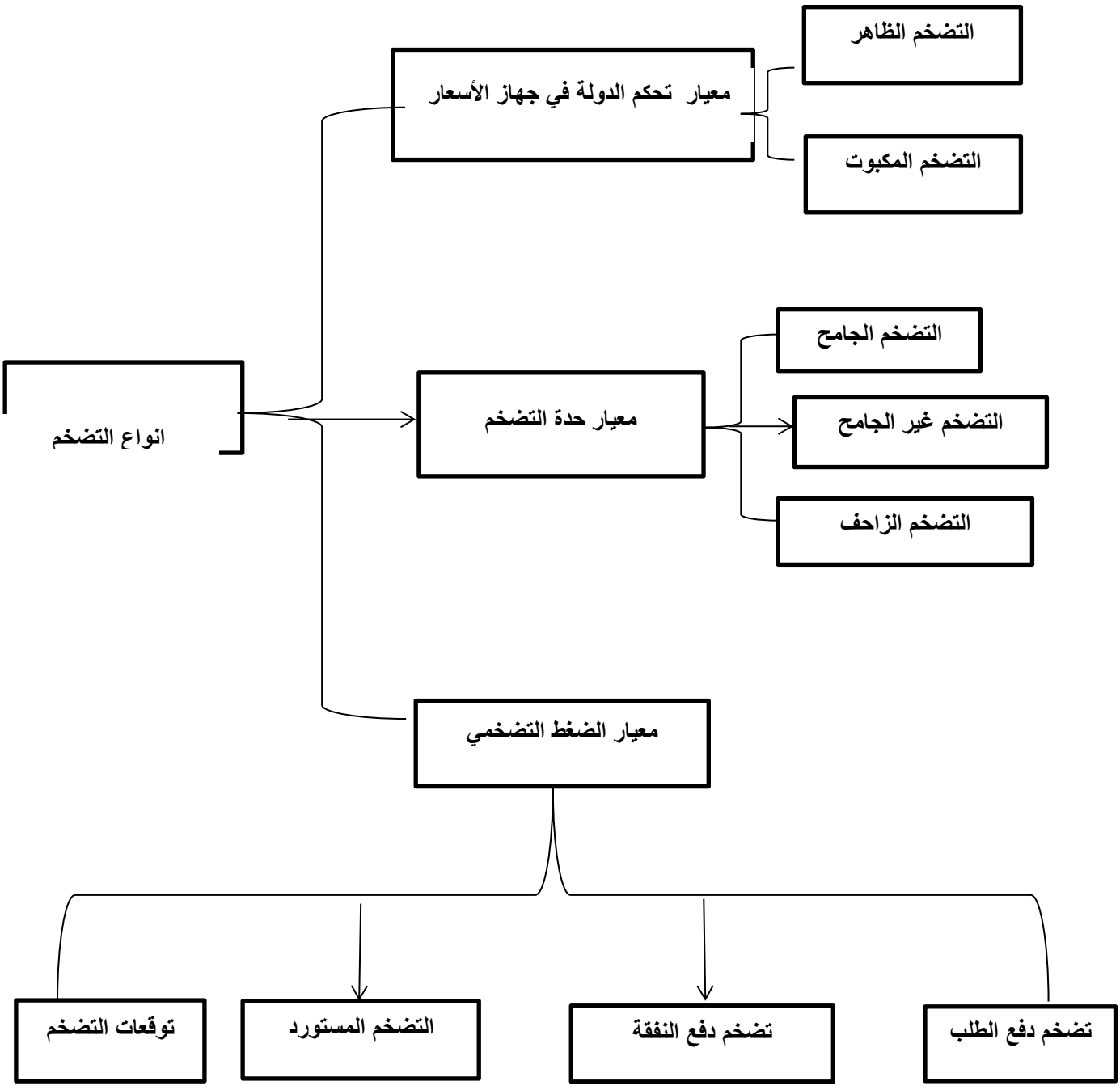

الشكل(2) :يوضح أنواع التضخم

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على رانيا الشيخ طه، "التضخم أثاره أسبابه وسبل مكافحته"، سلسلة كتيبات تعريفية صندوق النقد العربي،الامارات العربية المتحدة،100 ، ص 9.

من الشكل نلاحظ أن أنواع التضخم تنقسم إلى

اولاً: حسب معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

1. **التضخم الظاهر**: ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض و الطلب دون تدخل من جانب الدولة .

2. **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب أثارها غير المواتية .

ثانيا: حسب معيار حدة التضخم :

1. التضخم الجامح : و يعد اخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني, إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤذي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و خفض الأجور الحقيقية للعمالة .

2. التضخم غير الجامح: ويكون اقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات اقل, ويكون عالجه في متناول السلطات النقدية , ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي.

3. التضخم الزاحف : ويسمى أيضا التضخم المعتدل , ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديا , فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي لهذا السبب يحدد مجلس الاحتياطي الفيدرالي معدل التضخم المستهدف عند نسبة 2 % وهذا المعدل يختلف من دولة لأخرى و يختلف أيضا بين الدول النامية والمتقدمة.

ثالثا: حسب معيار مصدر الضغط التضخمي:

1. **تضخم دفع الطلب:** ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى , بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي, فيختل التوازن الكلي , وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع .

2. **تضخم دفع النفقة:** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج ألي مكون يدخل في إنتاج السلع)المواد الخام او الأجور أو غيرها ....الخ(بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع و الخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

3. **التضخم المستورد:** عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية , ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد , يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي.

4. **توقعات التضخم:** عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

المبحث الثاني

تحليل تطور التضخم النقدي والانفاق الحكومي في العراق للمدة

(2020-2005)

جدول (1)

Years	معدل التضخم (%)	النفقات الحكومية (مليون دولار)
2005	4.6	35,981,168
2006	53.2	38,076,795
2007	30.8	39,031,232
2008	2.7	59,403,375
2009	7.1	52,567,025
2010	2.4	64,351,984
2011	5.6	108,807,392
2012	6.1	105,139,576
2013	1.9	119,127,556
2014	2.2	113,473,517
2015	1.4	70,397,515
2016	0.5	67,067,434
2017	0.2	75,490,115
2018	0.4	106,569,834
2019	0.2	111,723,523
2020	0.6	76,082,443

المصدر : أعداد الطالبان البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

أولاً: تحليل مسار التضخم النقدي في العراق

في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، اتخذ المستوى العام للأسعار خلال عام 2016 منحى تمثل بالتراجع في معدل نمو التضخم العام ليسجل ما نسبته (0.4%) مقابل (1.4%) لعام 2015 ، في حين سجل معدل التضخم الأساس الذي يعد مقياساً للتغير في الرقم القياسي | للأسعار بعد استبعاد السلع غير الثابتة، اي تلك التي تتأثر بالعوامل الخارجية (أسعار الطاقة) أو العوامل.المناخية الموسمية (أسعار السلع الزراعية) مانسبته (1.2%) مقابل (1.7%) لعام 2015 ، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تراجع معدلات التضخم منها أزمة،تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي 2016, الركود الاقتصادي العالمي ومانجم عنها من تراجع معدلات النمو للأنشطة الأقتصادية كافة وما يتفرع عنها من نشاطات أخرى تمثلت بعدم استقرار الأسواق العالمية والأسعار ولاسيما لفقرة السلع الغذائية إذ هبط مؤشر (FAO) لأسعار الغذاء والذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر للسنوات الأربعة الاخيرة ، فضلاً عما حققته السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي في ظل الوضع الراهن المتمثل بحالة الركود بالحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمراره في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة ب بيع وشراء العملة الأجنبية. وفي مايأتي تحليل مفصل لاتجاهات مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك ولعموم العراق (سنة الأساس 2012=100):-

أولا/ اتجاهات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق سجل معدل التضخم العام السنوي في عموم العراق عام 2016 مانسبته (0.4%)"، إذ ارتفع المعدل السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى (104.1) نقطة مقابل (103.7) نقطة عام 2015 ، كما يوضحه الجدول رقم (5). كما بلغ معدل التضخم الأساس السنوي(1.2%)، مقابل (1.7%) في عام 2015، إذ سجل الرقم القياسي بعد الاستبعاد (104.2) نقطة عام 2016 مقابل (103.0) نقطة عام 2015 أظهرت مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2016 ارتفاع معدلات أغلب المجاميع المكونة للسلة السلعية والخدمية للمستهلك قياساً بالعام الماضي، إذ سجلت أسعار معدل نمو إذ بلغت (9.5%) ، تليها فقرة الاتصال بنسبة (8.8%) ، المطاعم (4.0%) ، الصحة (3.0%) وسجلت فقرتا السكن والتعليم ذات النسبة والبالغة (2.7%) ، السلع والخدمات المتنوعة (1.8%) ، في حين سجلت أسعار (الترفيه والثقافة) ، (الأغذية والمشروبات غير الكحولية)،

(الملابس والأحذية)، (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) انخفاضاً بنسبة(-5.3%،-3.1%،-1.1%،-0.1%) على التوالي، وكما يوضحه الجدول.

معدل نمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك لعامي 2015_2016

جدول (2)

الفقرات	الوزن ٢٠١٦	معدل ٢٠١٥	معدل ٢٠١٦	معدل النمو %
الأغذية و المشروبات غير الكحوليه	٢٩,٦٠٥	١٠٢,٣	٩٩,١	١_٣.
التبغ	٠,٦١٥	١٠٩	١١٩,٤	٩,٥
الملابس و الاحذية	٦,٤٧٢	١٠٤,٢	١٠٣,١	١,١
السكن، المياه، الكهرباء الغاز	٢٥,٣٥٩	١١١,١	١١٤,١	٢,٧
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانه	٦,٥٢٤	١٠٠,٦	١٠٠,٥	١_٠.
الصحة	٤,١٤٢	١١٢,٦	١١٦	٣,٠
النقل	١٥,١٨٥	٩٣,٩	٩٥,٠	١,٢
الإتصال	٣,١٠٩	١٠٤,٩	١١٤,١	٨,٨

الترفية والثقافة	١,٩٩٨	٩٠,٧	٩٠,٧	٣_٥
التعليم	٠,٩٢٢	١٠٣,٩	١٠٦,٧	٢,٧
المطاعم	١,٥٢٧	١٠٧,٦	١١١,٩	٤,٠
السلع والخدمات المتنوعه	٤,٥٤٢	٩٩,٨	١٠١,٦	١,٨
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٠٣,٧	١٠٤,١	٠,٤
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	١٠٠,٠	١٠٣,٠	١٠٤,٢	١,٢

المصدر: أعداد الطالبان بالاعتماد على تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ٢٠١٦،

ثانيا: تطور الانفاق الحكومي في العراق:

شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي ادت الى تقليل وسائل تمويل الانفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الاساسي للموازنة العامة مروراً بالأوضاع الاخيرة التي مر بها العراق بعد الاحتلال.

حجم الانفاق الحكومي ومعدل نمو الانفاق والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة القيمة (2003 -2011)

جدول (3)

مليار دينار

السنة	الانفاق الحكومي	معدل نمو الانفاق	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
2003	4.827493		29585
2004	31.850100	559.8	47.959

64000	12.1	35.981200	2005
95588	41.6	50.936300	2006
111.455813	13.8	57.947000	2007
157.026061	3.3	59.861974	2008
130.642187	15.5	69.165523	2009
158.521511	22.4	84.657467	2010
211.309950	14.2	96.662767	2011

المصدر: إعداد الطالبان بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية (2003 – 2011) السنوية.
- وزارة المالية، دائرة الموازنة والنفقات التقديرية، بيانات غير منشورة لسنوات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول ان الانفاق الحكومي قد ازداد من (4,827,493) مليار دينار عام (91,835,283) 2003 الى (96,662,767) مليار دينار عام (2011) اي انه قد ازداد بمقدار مليار دينار وان السبب في ذلك يعود الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للأنفاق الحكومي الذي يقارب (95%) من ايرادات الموازنة، حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الأخرى مثل الزراعة و الصناعة التي اصابها الضعف. وقيام الدولة بزيادة الرواتب والأجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام. اما الناتج المحلي الاجمالي فقد ازداد من (29,585) مليار دينار عام (2003) الى 211,309,950) مليار دينار عام (2011) اي انه قد ازداد بمقدار 211,280,365) مليار(دينار ويعود السبب ايضا الى زيادة تصدير النفط الخام الذي رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

1. تطور النفقات التشغيلية

يتمتع الأنفاق الاستثماري بأهمية خاصة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك, وان تعرضه للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في مجمل الاقتصاد .ان الاستثمار بمعناه العام هو تيار من الأنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات او الطرق وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية والتشديدات السكنية الجديدة خلال فترة معينة. بعبارة اخرى فأنه يشير الى الأنفاق على المعدات الرأسمالية لفترات(اكثر من سنة) او بناء المشروعات الجديدة او توسيع طاقاتها الإنتاجية وهو ما يعني الإضافة الى المخزون وكذلك تنفيذ خطط واستراتيجيات ط ويلة الأمد تضعها الدولة ويلعب الأنفاق الاستثماري دورا كبي في تحديد معدل النمو الاقتصادي, حيث ان كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل اما إضافة طاقة إنتاجية جديدة او إصلاح طاقة جديدة معطلة.

2. تطور الإنفاق الاستثماري

من المعروف أن للتضخم بعض الآثار الإيجابية نتيجة لما يوفره من دفعة قوية للاقتصاد وتعزيز الأنشطة المتنوعة، على فرض أساسي هو أن زيادة المعروض النقدي يسهم في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج المختلفة لاستخدامها في الأغراض الاستثمارية، وفي ظل وجود موارد إنتاجية معطلة قابلة للاستغلال، ووجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب، يمكن تحسين الطاقة الإنتاجية وطرح المزيد من السلع والخدمات، فضلا عن الحد من البطالة. وهذا صحيح بالنسبة للدول المتقدمة ولكن المشكلة في العراق بوصفه دولة نامية هي أن الموارد والطاقات العاطلة ليست مهيأة للاستخدام المباشر والسريع، فمشكلة الموارد الطبيعية والبشرية العاطلة لا ترجع إلى نقص في الطلب الفعال بل إلى قصور في كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم تأهيل هذه الموارد للانتظام في عجلة الإنتاج. إن عدم مرونة العرض الحقيقي من السلع والخدمات بالنسبة للطلب المحلي التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال سنوات البحث، قد ولدّت هي الأخرى مزيدا من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، فضلا عن إحداث انحراف عن التخصيص الأمثل للموارد. إذ أسهم التضخم في توجيه الاستثمارات في المجتمع. وأول ما نتج عنه هو شيوع حالة عدم اليقين إزاء نتائج الاستثمار وصعوبة إجراء تقدير التكاليف لإنشاء مشاريع مستقبلية، الأمر الذي ترتب عليه توظيف رؤوس الأموال في الأنشطة الاقتصادية ذات المردود السريع أو ذات الدورات الإنتاجية القصيرة والتي تمتاز بالربح المضمون وإن كانت غير مجدية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية. وهذه تتمحور، كما أشرنا، في شراء الذهب والأراضي

والعقارات فضلا عن شراء السلع الاستهلاكية تامة الصنع والوسيطة وقطع الغيار بقصد تخزينها لمدة من الزمن ثم بيعها بأسعار باهظة تفوق كثيرا أسعار الشراء، الأمر الذي يسهم بنمو نشاط المضاربة، وهذا ما يعني الزيادة في الدخول النقدية لفئات معينة دون أن يصب ذلك في خدمة الاقتصاد الوطني الحقيقي، بمعنى دون أية مشاركة في نمو القطاعات السلعية المنتجة مثل الزراعة والصناعة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال متابعة نسبة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.ففي عام 2000 ساهم قطاع الزراعة والصيد والغابات بمبلغ (4589) مليون دينار (بالأسعار الثابتة لعام 1988)، أي بنسبة مقدارها (10,8%) من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام البالغ (42358,6) مليون دينار. ثم انخفضت هذه النسبة إلى (7,6%) في عام 2008، إذ أصبح الناتج في القطاع المذكور (4036,2) مليون دينار في الوقت الذي بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي (53205,2) مليون دينار (بالأسعار الثابتة لعام 1988). أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فقد انخفضت مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي من (4,1%) إلى (2,2%) بين عامي 2000 و 2008 على التوالي، إذ انخفض الناتج في هذا القطاع من (1748,3) مليون دينار إلى (1159,4) مليون دينار (بالأسعار الثابتة لعام 1988). في الوقت ذاته يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت من (4,2%) عام 2000 لتصل في عام 2008 إلى (6,4%) وكذلك الحال في قطاع المال والتأدين وخدمات العقارات، إذ ارتفعت نسبة مساهمته بين عامي 2000 و 2008 من (2,6%) إلى (13,2%) وهي بالتأكيد قفزة عالية. ويمكن الخروج بالاستنتاج نفسه بحساب الأسعار الجارية للناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت نسبة مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية من (5,5%) عام 2000 إلى (5%) عام 2008، في حين قفزت النسبة المماثلة لكل من قطاع التجارة والفنادق وقطاع خدمات العقارات في الناتج المحلي الإجمالي من (4,2%) إلى (14,2%) خلال العامين المذكورين على التوالي وعلى الرغم من أن هذه التغيرات الهيكلية تشمل القطاع العام وتؤشر خلل في السياسة الاقتصادية للدولة، إلا أنها تعكس في الوقت ذاته استمرارية القطاع الخاص في نشاطه نحو المجالات التي لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية. من جانب آخر فإن للتضخم آثار سلبية على عملية التخطيط الاقتصادي عموما، وعلى تخطيط الاستثمار بشكل خاص. فالنظرية الاقتصادية تشير إلى وجود أدوات لتخطيط الاستثمار يتم من خلالها التعرف على حجم الاستثمارات المطلوبة لإحداث معدلات نمو للناتج القومي حسب القطاعات. أي أن هذه الاستثمارات يجري التوقّع اللازم لها خلال سنوات الخطة بالاعتماد في التقدير على مدى الحاجة للاستثمار المطلوب لإحداث نمو مستهدف في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال ما يعرف بنسبة رأس المال إلى الناتج القومي. وبعد ذلك يتم البحث عن

مصادر لتمويل ما جرى تقديره من استثمار. وهذه النسبة (رأس المال للناتج) مهمة وهي تعكس القدرة الاستيعابية للاستثمار في أي بلد، أي كم هي النسبة المئوية التي يستطيع الاقتصاد القومي أن يقتطعها لكل توجه للاستثمار ؟ وهذه النسبة تتراوح بين 20%– 25% بوجه عام في الدول التي ترغب في الحصول على نسب للنمو الاقتصادي تفوق معدلات نمو السكان وبما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

كذلك فإن تخطيط الاستثمار في العراق يواجه صعوبة في ظل التضخم الزاحف، فالدولة قد ترغب في تحقيق معدل نمو معين للدخل القومي، ولكن المشكلة تكمن في الجوانب الفنية التي تتحكم في تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة لإحداث هذا المعدّل. فالكثير من الثوابت تصبح متغيرات ولا يمكن الركون إليها مهما بلغت الدقة في تقديرات معدلات التضخم، وذلك لأن تحويل الجانب المادي من الاستثمار (الأصول الثابتة) إلى قيم نقدية يصبح قريبا من المستحيل. وعلى هذا الأساس فإن خطط التنمية تتحول تحت ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى خطط سنوية (مناهج سنوية للاستثمار) لعدم وجود قدرة أساسا على التخطيط لأبعد من سنة. ثم تتضاءل الرؤيا المستقبلية للمخطط إذا استمر التضخم وبحدة، بحيث يكون وضع خطة استثمارية سنوية أيضا موضع شك لعدم القدرة على التحكم بالخطة وفقا لحركة المتغيرات الاقتصادية خلال السنة.

المبحث الثالث

الجانب العملي

اولاً: البيانات ومصادرها

السنوات	الانفاق الحكومي العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	معدل النمو	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %
2003	1,982,548	1,784,293	1,982,548		89.99	9.99
2004	32,117,491	29,102,758	3,014,733	1520%	90.61	9.38
2005	26,375,175	21,803,175	4,572,018	-18%	82.66	17.33
2006	33,487,877	27,460,197	6,027,680	27%	82	17.99
2007	33,545,144	25,822,100	7,723,044	0%	76.97	23.02
2008	59,403,375	45,522,700	11,880,675	77%	76.63	20
2009	52,567,025	42,053,620	10,513,405	-12%	80	20
2010	64,351,984	44,879,984	19,472,000	22%	69.74	30.25
2011	69,639,523	56,016,523	13,623,000	8%	80.43	19.56
2012	90,374,783	69,618,783	20,756,000	30%	77.03	22.96
2013	106,873,027	72,226,027	34,647,000	18%	67.58	32.41
2014	83556226	58,625,226	24,931,000	-22%	70.16	29.83
2015	70,397,515	51,832,845	18,564,670	-16%	73.62	26.37
2016	67,067,437	51,173,437	15,894,000	-5%	76.3	23.69
2017	75,490,115	59025654	16464461	13%	78.81	21.81
2018	80,873,234	67052923	13820314	7%	82.91	17.08
2019	11,172,362	87301	2442263	-86%	0.78	21.85
2020	7608244	7287352	320891		95.78	4.21

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وزارة المالية - دائرة الموازنة وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً: الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير أثر النفقات الحكومية على التضخم النقدي في العراق

مديرية الحسابات القومية

من بيانات الجدول (1) لوحظ ان قيمة الانفاق الحكومي لعام 2003 (1982548) مليون دينار عراقي والانفاق الجاري (1784293) مليون دينار عراقي اذا شكل الانفاق الجاري نسبة (89.99%) من الانفاق العام بينما شكل الانفاق الاستثماري نسبة (9.99%) من الانفاق العام، اما في عام 2005 بلغت قيمة الانفاق العام (26375175) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (- 18%) إذ بلغ الانفاق الجاري (21803175) مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (82.66%) بينما كانت قيمة الانفاق الاستثماري (4572018) مليون دينار عراقي ونسبته من الانفاق العام (17.33%)، إذ يتضح أن قيمة الانفاق الاستثماري ونسبته من الانفاق العام قد ارتفعت خلال العامين 2004-2005 ، وذلك بسبب توجه الحكومية لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال عام 2003 اذ سجلت اغلى هذه النفقات نتيجة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين ، فضلا عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات والتمويل بعض مشاريع الصحة والكهرباء.

أما في عام 2006 بلغ الاتفاق العام 33487877) دينار عراقي وبمعدل نمو (27) ، إذ بلغت قيمة الانفاق الجاري (27460197) مليون دينار عراقي بينما كنت قيمة الانفاق الاستثماري (6027680) مليون دينار عراقي ويعود هذا الارتفاع في قيمة الانفاق الجاري إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم ، فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني ، وواصل الانفاق العام بالارتفاع حتى عام 2008 فقد بلغ الانفاق العام (59403375) وبمعدل نمو (77) ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى تزايد الايرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام ، اما في عام 2009 انخفضت قيم الانفاق العام بشقيها الجاري والاستثماري إذ بلغت قيمة الانفاق العام (52567025) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (12) فقد كانت قيمته الانفاق الجاري (42053620 مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (80%) فيما بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (10513405) مليون دينار عراقي وبنسبة من الانفاق العام (20%) ويعزى سبب الانخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الأزمة المالية العالمية ، إذ تمثل صدمة عرض سلبية ما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق، لكن الانفاق الحكومي اتخذ بالارتفاع من عام (2010) 2013)، الا ان الاتفاق الحكومي انخفض في عام 2014 الى (83556226) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (22)، إذ بلغ الاتفاق

الجاري (58625226) كنسبة من الانفاق العام (70.16%) في حين بلغ الاتفاق الاستثماري (24931000 ونسبة من الاتفاق العام (29.83%) ويعود سبب الانخفاض الى عدم إقرار الموازنة لعام 2014 مما حدى بوزارة المالية بتقيد بالصرف وبنسبه 1/12 من المصارف الفعلية لكل شهر (البنك المركزي العراقي، 2014:70) وكما استمر بالانخفاض خلال الاعوام (2015) (2016) اذ بلغ الانفاق العام (70397515)،(67067437) على توالي ويعزى ذلك إلى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي إذ أثرت وبشكل كبير على المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) $ للبرميل الواحد عام 2014 إلى (44.729) ، (33.976) $ في عامي 2015، 2016 على الترتيب وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016، ألا أنه لا يوازي نسبة الانخفاض في

أسعاره ، أما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الأوضاع الأمنية منذ شهر حزيران لعام 2014 والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية ، وما تبع هذه الأحداث من زيادة الاتفاق على الأمور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب ، مما انعكس في ارتفاع قيمة الانفاق الحكومي عام 2017 بشقية الجاري والاستثماري فكانت قيمهم على الترتيب (59025654) ،(16464461) مليون دينار عراقي وبنسبة من الاتفاق العام (72.93%) (21.81%)

وبمعدل نمو (13). في حين بلغ الاتفاق الحكومي العام 2020 انخفاضا ملحوظا عن عام 2019 إذا بلغ الانفاق الحكومي (7608244) وبمعدل نمو سالب 32) ، ويعزى ذلك الى انخفاض الانفاق الحكومي بشقية الجاري ، وذلك نتيجة الازمة المزدوجة (الصحية وانخفاض اسعار النفط) فضلاً عن عدم اقرار الموازنة العام 2020، وكذلك انخفاض الانفاق الاستثماري ويعود ذلك الى انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشاريع فضلاً عن تدني الايرادات العامة مما انعكس ذلك على تقليص الانفاق العام كما موضح في الشكل التالي:

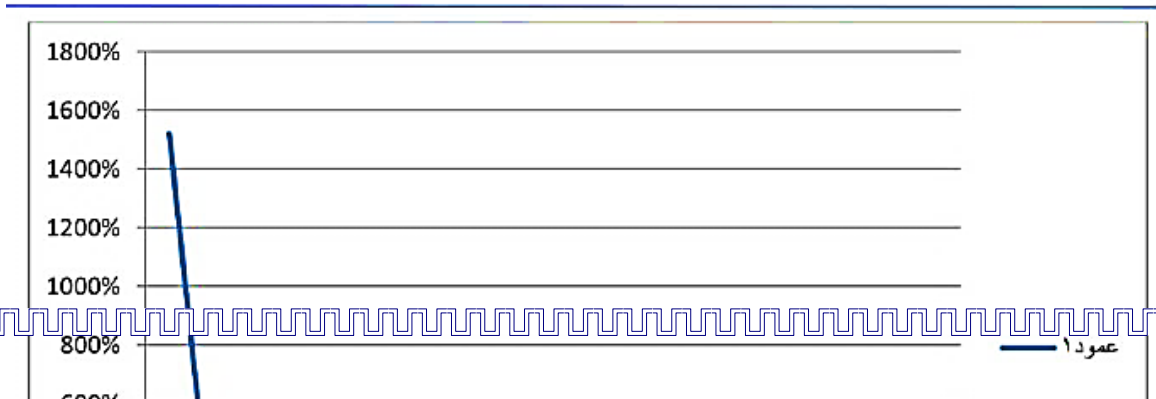

ثالثاً : نتائج التقدير والاختبار

جدول (4)

نتائج تقدير أثر الانفاق الحكومي على التضخم النقدي في العراق للفترة (2005-2020)

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 04/14/24 Time: 22:13
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-20.60083	7.431695	-2.772023	0.0150
C	380.2440	134.5013	2.827066	0.0134

R-squared	0.354366	Mean dependent var	7.493750
Adjusted R-squared	0.308249	S.D. dependent var	14.24741
S.E. of regression	11.84979	Akaike info criterion	7.898966
Sum squared resid	1965.845	Schwarz criterion	7.995540
Log likelihood	-61.19173	Hannan-Quinn criter.	7.903911
F-statistic	7.684112	Durbin-Watson stat	1.917399
Prob(F-statistic)	0.014983		

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

بعد اجراء الدراسة وتحليل البيانات توصل البحث الى عدة نتائج مهمة ابرزها :

1- وجدت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي واداء التضخم النقدي في العراق حيث يؤدي ارتفاع الانفاق الحكومي الى انخفاض في قيمة الاسهم وحجم التداول.

2- اظهرت الدراسة ان الانفاق الحكومي في العراق قد شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2020 حيث ارتفع في بعض الفترات وانخفض في اخرى.

3- تبين ان الانفاق الحكومي في العراق قد شهد تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة من 2005 الى 2020 حيث ازداد عدد الشركات والاسهم والعقود المتداولة وحجم التداول بشكل كبير.

4- اشارت الدراسة الى ان الحكومة والبنك المركزي يجب ان يتخذا اجراءات فعالة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي حيث يمكن ان يؤدي تحقيق الاستقرار الى تعزيز الثقة في سوق الاوراق المالية وجذب المزيد من الاستثمارات.

5- واخيرا توصي الدراسة بإجراء المزيد من الابحاث والدراسات حول علاقة الانفاق الحكومي والتضخم النقدي في العراق وتطوير الادوات المالية والاستثمارية لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم الوصول اليها في هذه الدراسة يمكن اقتراح عدد من التوصيات للحفاظ على استقرار الانفاق الحكومي في العراق وتحسين ادائه على المدى الطويل ومنها:

1- الحفاظ على استقرار الاسعار والتحكم في معدل التضخم النقدي ويتطلب هذا التعاون والتنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتحديد سياسات نقدية صحيحة والتي تهدف الى الحفاظ على استقرار الاسعار وتحديد معدلات تضخم مقبولة.

2- تحسين بيئة الاستثمار في العراق والذي يتطلب مجهودات مستمرة للحكومة من خلال تعزيز القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين الوطنيين والاجانب وتحسين البنية التحتية وتوفير المناخ المناسب للأعمال.

3- تطوير الانفاق الحكومي في العراق الامر الذي يتطلب تعزيز الشفافية وتحسين الافصاح عن المعلومات وتطوير اليات الحماية للمستثمرين وتعزيز الادارة والرقابة على السوق.

4- الاهتمام بتطوير القطاع الخاص: تعد شركات القطاع الخاص المحرك الرئيسي للاقتصاد وبالتالي يجب الاهتمام بتطوير هذا القطاع من خلال توفير الدعم والتسهيلات اللازمة للشركات الناشئة وتحسين الاطار التشريعي للعمل الخاص.

5- تطوير القطاع الصناعي: يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام عن طريق تحسين الانتاجية وتطوير الصناعات.

خاتمة:

يعتبر أثر الانفاق الحكومي أداة من أدوات التضخم النقدي لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي، في حين يعتبر التضخم من المشكلات التي تعددت وتنوعت أسبابها، حيث تبنى الكثير من الاقتصاديين الانفاق الحكومي كأداة للحد منه نظرا لوجود علاقة تبادلية بينهما أي كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. وعليه كان هدف هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي على التضخم النقدي كهدف للسياسة النقدية في العراق خلال الفترة ٢٠٠٥_٢٠٢٠م الانفاق الحكومي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة رئيساً في تحريك النشاط الاقتصادي، وتمارس التقلبات التي تحدث في الانفاق الحكومي تدفق الاستثمارات من اقتصاد إلى اقتصاد أخر، وذلك لسعي دائما البحث عن الربح الأعلى .ان الانفاق الحكومي كان وما زال نقطة اختلاف بين الاقتصاديين، وهذا الاختلاف اساسه اختلاف في تفهم طبيعة السوق الذي تجري فيه تحديد سعر الفائدة وفي حصر العوامل المؤثرة والفعالة في هذا السوق وكذلك مدى تفهم طبيعة العوامل المؤثرة فيه أثر الانفاق الحكومي والتضخم النقدي.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

-القرآن الكريم

1. الجنابي ، طاهر ، " علم المالية العامة والتشريع المالي " ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩١
2. عايب ، وليد عبد الحميد ، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي) دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية (" ، ط ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت - لبنان ، ٢٠١٠.
3. العبيدي ، سعيد علي محمد ، " اقتصاديات المالية العامة " ، دار دجلة ، العراق ط ١ ، ٢٠١٠
4. العلي ، عادل فليح ، " المالية العامة والقانون المالي والضريبي " ، الجزء الأول ، ط ٢ ، إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١١
5. الوادي ، محمود حسين ، " مبادئ المالية العامة " ، دار المسيرة ، ط ٢ ، عمان الاردن ، ٢٠١٠
6. مرار ، فيصل فخري ، عدنان الهندي ، " مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها " ، المطبعة الأردنية ، عمان - الاردن ، ١٩٨٠.
7. حسام داود, مصطفى سلمان واخرون)مبادئ الاقتصاد الكلي(, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الاردن, ط1, 2000,ص118.
8. وائل سليم جميل, (العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة 1981-2000 رسالة مقدمة الى جامعة بغداد–كلية الادارة والاقتصاد, ص32.
9. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية

(2003 – 2011) السنوية.

10. وزارة المالية، دائرة الموازنة والنفقات التقديرية، بيانات غير منشورة لسنوات متعددة.
11. مجلة دراسات العدد الاقتصادي تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1980 - 2014)، المجلد 15، العدد 2، 2018

12. افتخار محمد مناحي الرفيعي العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000 - 2016)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 5، العدد 2 ، 2020
13. شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم ،ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2017 ،ص،119
14. نهاد حسين احمد، اثر التضخم الاقتصادي على الاحتياطيات في الشركات المساهمة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006،ص4
15. احمد حامد محمد السيد وابراهيم جابر السيد، سلسلة الاقتصاد ،ط1، دارالعلم والايمان،الجزائر، 2020،ص10
16. احمد فريد مصطفى، و سمير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق بدون طبعة ،مؤسسة شباب
الجامعة ،مصر،1989،ص6
17. علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ،ص 92-93 .
18. جعفر طالب أحمد ، " تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية "، الجزء الأول ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٢٤٥.
19. محمد خصاونة ، " المالية العامة النظرية والتطبيق " ، ط١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، . ٢١ص ، ٢٠١٤
20. خبابه عبد الله ، " أساسيات في اقتصاد المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ،ص٢١-٢٠
21. بن عناية جلول أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر(1970- 2002) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، تخصص "تحليل اقتصاد كلي و اقتصاد قياسي، جوان2005 ص14

22. مجله المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2010)،العدد الثامن، المجلد الرابع، جامعه المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، 2014 ،ص10

23. بالاعتماد على رانيا الشيخ طه، "التضخم أثاره أسبابه وسبل مكافحته"، سلسلة كتيبات تعريفية صندوق النقد العربي،الامارات العربية المتحدة،100 ، ص 9.

24. بلعزوز بن علي :محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية،2006، ص63

25. قديد عبد القادر مرجع سبق ذكره ص 28،30،29

الرسائل والاطاريح

1. نهاد حسين احمد، اثر التضخم الاقتصادي على الاحتياطيات في الشركات المساهمة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006

2. حايط منى جابر، آليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشارة خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2016،

المصادر باللغة الانجليزية

1. Deepashree and Vanita Agarwal "Macroeconomics TataMCGrawHill publishing company limited India 2007.
2. international monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990,pp177,182
3. Anger sandmo ،" Adam smith and modern economics " ،Discussion paper ،Institutt of samfunnskonomi ،April ،2014،p5.
4. Friedman (1969) « inflation et système monétaire » calmmanlevy, paris p89